"بتكوين" تشكل 40 % من القيمة الإجمالية لجميع العملات المشفرة اليوم

لماذا أصبحت العملات الرقمية تمثل ضجة في عالم الاستثمار؟

"الجزيرة نت" : تُعرَف مدينة ميامي بمكافحة التمويل المؤسسي أو هكذا بدا الأمر في الرابع والخامس من يونيو الماضي، عندما ارتدى 12 ألف شخص البدلات وملابس المهرجانات والقبعات على شكل حوت في أكبر مؤتمر "بتكوين" (bitcoin) في العالم، وأشاد معلمو التشفير –مثل جاك دورسي رئيس تويتر– بأولئك الذين يسعون جاهدين من أجل تحقيق الثروة والحرية، وثارت الحشود عندما أعلن رئيس السلفادور نجيب بوكيلي عن خطط لطرح مناقصة قانونية لعملة البتكوين.

وبعد بلوغها عامها الـ13، أصبحت عملة البتكوين تمثل ضجة كبيرة في عالم الاستثمار. وفي المقابل، بغض النظر عن حماس بوكيلي، فإنها تظل وسيلة مكلفة وغير مستخدمة للتبادل، وفي غضون ذلك، تتدفق مجموعة من العملات المشفرة الأصغر، وتمثل بتكوين 40 % من القيمة الإجمالية لجميع العملات المشفرة اليوم، مقارنة بحوالي 70 % في يناير الماضي. وفي هذا الشأن، قال إيلون ماسك – ملياردير السيارات الكهربائية الذي يبدو أن تغريداته تؤثر على أسواق العملات المشفرة– إنه يفضل المنافسين الأصغر في الوقت الراهن.

وقالت صحيفة "الإيكونوميست" (eco-omist) البريطانية – في تقريرها– إن العديد من العملات المدرجة في البورصات هي "عملات رمزية"، والتي يمكن أن تصبح بمثابة أدوات للتكهّنات، ولكنها –على عكس "العملات المعدنية"– لا تطمح إلى تبني الوظيفة الكاملة للمال. ويتمثل الغرض من العملات الرمزية "الأمنية" – مثل الأسهم والسندات– في الاستثمار، حيث تمثل ملكية الشركات أو الأصول الأخرى المسجلة في دفتر الحسابات.

وفي الوقت نفسه، تعتبر العملات الرمزيّة الخاصة "بالمرافق العامة" أرصدة قابلة للتداول يمكن شراؤها واستخدامها مقابل الخدمات، فعلى سبيل المثال، تبيع تبادلات العملات المشفرة العملات الرمزية التي يستخدمها المقامرون لدفع رسوم المعاملات.

ولا يؤدي ذلك سوى إلى رسملة سوقية تتجاوز 100 مليون دولار لحوالي 110 من العملات النقدية من أصل 776، وينقسم المتنافسون الأكثر جدية إلى فئتين، حيث تسعى "نسخ البتكوين" إلى إصلاح عيوب العملة المشفرة لتصبح وسيلة للدفع، بينما تهدف "نسخ الإيثر" إلى أداء وظائف جديدة.

وتتمثل إحدى المشاكل المتعلقة بعملة البتكوين في تقلبها، ففي غضون ساعات قليلة في 19 مايو الماضي –على سبيل المثال– انخفضت قيمتها بنسبة 30 %، ولتجنب مثل هذه التقلبات، يتتبع ما يسمى "بالعملات المستقرة" العملات الصادرة عن الحكومة بدلا من ذلك.

أضافت الصحيفة أن النسخ الأخرى تحاول إصلاح المشاكل التي تتحور حول خصوصية البتكوين، ونظرا لأن جميع معاملات البتكوين يقع تسجيلها على قاعدة البيانات العامة "بلوك تشين" (Bloc-chain)؛ فإنها تترك أثرا.

وفي السابع من يونيو الماضي، قال المسؤولون الأميركيون إنهم استردوا فدية بقيمة 2.3 مليون دولار، كانت قد دفعت بعملة البتكوين للمخترقين الذين أغلقوا شركة "كولونيال بايبلاين" (Colonial Pipeline) في مايو الماضي بعد اكتشاف المحفظة الافتراضية التي استخدموها. وتحاول بعض العملات المعدنية إخفاء هوية صاحبها قدر الإمكان باستخدام تقنية الإخفاء، فعلى سبيل المثال، تحاول عملة "مونيرو" (Monero) أن تمنع ربط التدفقات بهوية ثابتة أو تتبع الأموال أو مراقبة حجم الصفقة.

ولا تزال النسخ الأخرى تحاول جعل معالجة المدفوعات أرخص وأسرع، ولضمان شرعية المعاملات دون الاعتماد على سلطة مركزية؛ تعتمد عملة البتكوين على بروتوكول "إثبات العمل"، حيث يتنافس "المعدّنون" للتحقق من صحة المعاملات عن طريق حل المشاكل الرقمية التي تستغرق وقتا طويلا.

مع ذلك، فإن الطريقة التي صممت بها البتكوين تجعلها قادرة على التعامل مع حوالي 7 معاملات فقط في الثانية؛ ولذلك قام منشئ "لايتكوين" (Litecoin) بتعديل الخوارزمية بحيث تتم معالجة المجموعات الجديدة في الكثير من الأحيان. وفي المقابل، تظل إمدادات عملة "دوجكوين" (dogecoin) –التي وقع تطويرها في إطار مزحة– غير خاضعة لأية شروط.

مقابل كل عيب تحاول النسخ إصلاحه؛ يبدو أن السمات المرغوبة في عملة البتكوين تضيع، وعلى سبيل المثال، تتطلب العملات المستقرة أن يثق المُستخدمون في كل من المُصدر (الذي يجب أن يحتفظ بالنقد الثابت في الاحتياطي) والحكومة، مما يقوّض الأهداف الفوضوية الأصلية للعملات المشفرة؛ ففي فبراير الماضي، فرضت السلطات في نيويورك غرامة قدرها 18.5 مليون دولار على مُصدر عملة "تيثر" (Tether) بسبب الكذب بشأن مخزونها من الدولار.

وقامت البورصات الكبرى بشطب عملة مونيرو فائقة الخصوصية، خوفا من احتمال غسل الأموال. وفي غضون ذلك، يشجع نظام إثبات الحصة على تخزين العملة والحد من السيولة، وقد تكون هذه المقايضات هي السبب في عدم تمكن أي من النسخ من التفوق على البتكوين، ووفقا للمحللين في شركة أبحاث "برايف نيو كوين" (Brave New Coin)؛ تُظهر الإجراءات البديلة –مثل النشاط على "غيت هاب" (GitHub) وهي منصة يستخدمها المبرمجون للتعاون في المشاريع– أن عملة البتكوين لا تزال تحظى بشعبية فريدة.

وأشارت الصحيفة إلى أن التهديد يأتي بدلا من ذلك من العملات ذات "البلوك تشين" (Bloc-chain) الأكثر ذكاء التي يمكنها تحقيق أكثر من مجرد تسجيل المدفوعات، فعلى سبيل المثال، يمكن للـ"إيثريوم" (Ether-um) –التي تستضيف "إيثر" ثاني أكثر العملات المشفرة قيمة– استخدام البرامج الآلية التي تستطيع نقل الأموال بين المحافظ فقط بعد حدث معين، وقد أصبحت "إيثر" ونسخها مركزية في مجال التمويل اللامركزي الناشئ، حيث تحاكي "العقود الذكية" المعاملات المالية المعقدة على غرار تقديم القروض أو التأمين، دون الحاجة إلى وسيط موثوق به.

ووفقا لتقديرات شركة البيانات "تشاين أناليسيس" (Chai-alysis) –على مدار الـ12 شهرا الماضية – نجح مجال التمويل اللامركزي الناشئ في قيادة 40 % من معاملات الإيثر، مما يسجل ارتفاعا بنسبة 7 % عن الفترة السابقة، ومع إيداع حوالي 62 مليار دولار من رأس المال في تطبيقاتها، يظل التمويل اللامركزي محدودا، لكنه ينمو بسرعة، أما بتكوين– التي لا تستطيع بلوك تشين الخاصة بها أن تعمل بالعقود الذكية– تفتقر للتجهيز الكافي للحاق بالركب، وتجعلها ميزة وندرة البتكوين على الأرجح جذابة كأصل احتكاري، ومع ذلك، قد يكون ذلك مجرد تعويض فاشل.

العديد من العملات المدرجة في البورصات هي "عملات رمزية" ويمكن أن تصبح بمثابة أدوات للتكهنات

مجال التمويل اللامركزي الناشئ نجح في قيادة 40 % من معاملات الإيثر مما يسجل ارتفاعا بنسبة 7 % عن الفترة السابقة

العملات الرقمية تثير الكثير من الجدل حاليا في عالم الاستثمار

مع إيداع 62 مليار دولار من رأس المال في تطبيقات "الإيثر" يظل التمويل اللامركزي محدودا لكنه ينمو بسرعة

"بتكوين" لا تستطيع "بلوك تشين" الخاصة بها أن تعمل بالعقود الذكية وتفتقر للتجهيز الكافي للحاق بالركب

تتمثل إحدى مشكلات "البتكوين" بتقلبها ففي غضون ساعات قليلة ففي 19 مايو الماضي انخفضت قيمتها بنسبة 30 %

الانتعاشة التي تحققت بعد الوباء أدت لارتفاع المعدل بعد سنوات طويلة تميزت بانخفاض الأسعار

هل ارتفاع مستويات التضخم في الاقتصاد العالمي مؤقت أم دائم؟

مع اقتراب نهاية الأزمة الصحية، من المنتظر أن تنتعش الاقتصادات في ظل ارتفاع مستويات الطلب والاستهلاك، لكن مع بلوغ الأسعار ذروتها، يحتدم الجدل حول ما إذا كانت هذه الظاهرة مؤقتة أم أنها ستستمر لفترة.

في تقرير نشرته صحيفة "لوموند" (lemonde) الفرنسية، تقول الكاتبة أوريلي إن الأسعار بالولايات المتحدة ارتفعت في مايو بنسبة 5 % على أساس سنوي، لكن الانتعاشة التي حققها الاقتصاد بعد الوباء أدت إلى ارتفاع معدل التضخم بعد سنوات طويلة تميزت بانخفاض الأسعار.

وحسب الكاتبة، هناك عاملان أساسيان يفسران هذا الأمر، أولا هناك الكثير من الأموال المتداولة، ويوضح المحلل الإستراتيجي في شركة "بيكتيه ويلث مانغمنت" (Pictet Wealth Ma-agement) وفريدريك دوكروزيه، أنه "عام 2020، واجهنا أكبر أزمة اقتصادية عالمية بعد الحرب، ولكننا شهدنا أيضا رد الفعل النقدي الأكثر طموحا، ولقد كان رد فعل البنوك المركزية سريعا وقويا وفعالا". وقد قام الاحتياطي الفدرالي الأميركي بضخ سيولة في الأسواق بعد 3 أسابيع فقط من بداية الأزمة الصحية، بين منتصف مارس وأوائل أبريل 2020، وكانت أكثر مما قام بضخه عام 2009 بأكمله، بعد أزمة الرهن العقاري. يضاف إلى ذلك حوافز مالية غير مسبوقة بالولايات المتحدة وأوروبا، وخطط كبيرة للإنعاش، ويقول دوكروزيه في هذا الشأن "كل هذا من شأنه أن يمثل دفعة هائلة للاقتصاد".

ثانيا، ومع التقدم السريع لحملة التطعيم بالولايات المتحدة، بدأ الاقتصاد يتعافى بسرعة وقوة، ويتزايد طلب المستهلكين، وتكافح الشركات لإنتاج كميات كافية لتلبية احتياجات السوق، مما ولد اختناقا اقتصاديا خاصة أن المخزونات كانت عند أدنى مستوياتها بعد أشهر من الإغلاق.

نتيجة لذلك، حققت طلبات المواد الخام والسلع الوسيطة قفزة نوعية، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، ويؤكد دوكروزيه أن هذه الظاهرة يمكن أن تستمر بضعة أشهر، لأن الشركات ستزيد مؤقتا إنتاجها ومخزونها بما يتجاوز احتياجاتها الحقيقية، مما سيحافظ على مستوى التضخم.

وتقول الكاتبة إنه تم تضخيم هذه الظاهرة من خلال ما يُسمى "تأثير القاعدة" الذي يدفع الأسعار إلى الأعلى. ويعلق ستيفان مونييه رئيس الاستثمارات في بنك "لومبارد أودييه" (Lombard Odier) قائلا "هذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة للنفط، الذي انخفض سعره إلى 30 دولارا للبرميل عام 2020 وانتعش إلى 70 دولارا اليوم. يجب أن يحقق استقرارا الآن".

وفي الوقت الراهن، ينقسم الخبراء حول ما إذا كان التضخم الحالي مؤقتا أم دائما، ويرجح البعض –وهو توجه تغذيه بيانات الاحتياطي الفدرالي– أن يكون الأمر ظرفيا، مع توقعات بانكماش تدريجي مع حلول سبتمبر/أيلول، ثم العودة إلى مستويات قياسية بحلول عام 2022. في المقابل، تتوقع بعض الأطراف الفاعلة، مثل "أموندي" (Amundi) و"بلاك روك" (Blac-Rock) و"أوستروم" (O-trum) أن يستمر التضخم لفترة طويلة. ويقول مديرا الاستثمار في أموندي، باسكال بلانكي وفانسون مورتييه، في بيان، إن الاقتصاد قد يواجه في النهاية تضخما هيكليا حادا.

ويوضح الخبيران أن تفويضات البنوك المركزية تتحول من السيطرة على التضخم إلى حالة أصبحت فيها السياسة النقدية الاستثنائية هي الوضع الطبيعي الجديد. بالإضافة إلى ذلك، التعايش بين السياسة النقدية ونتائج "كوفيد19–" يخلف أرضا خصبة للتضخم.

يشار إلى أن التضخم الحالي يتغذى بشكل أساسي على بعض بنود الإنفاق الأساسية، أولا. وقد بلغ مؤشر التضخم الأميركي في مايو/أيار نحو 3.8 % فقط، بعد إزالة أسعار المواد الأكثر تقلبا، مثل الطاقة والغذاء (التضخم الأساسي).

ويرى جيل مويك كبير الخبراء الاقتصاديين بمجموعة "أكسا" (Axa) أن 4 قطاعات، وهي السيارات المستعملة والمؤجرة والتأمين على السيارات والنقل الجوي، التي تقل قيمتها مجتمعة بالمؤشر عن 6 %، تفسر أكثر من نصف تسارع التغيير على أساس سنوي.

ويعود مونييه بالقول إن أهمية الرقم الكلي ليست بقدر أهمية الأرقام الفرعية، طالما أن الارتفاع يرجع فقط للارتفاع الشديد بأسعار تذاكر الطيران وليالي الفنادق، فلا داعي للقلق.

مستويات التضخم بأوروبا

تؤكد نادين تريموليير مديرة "بريمونيال" (Pr-monial) للاستشارات المالية أنه "علينا أن ننظر إلى آثار الجولة الثانية، أي زيادة تكاليف العمالة، والتي ستولد تضخما أكثر استدامة".

لكن حتى الآن، لم تتم استعادة ثلث الوظائف التي فُقدت بسبب الجائحة، ويوضح دوكروزيه أن معدل البطالة انخفض بالولايات المتحدة، لكن الكثير من الناس تركوا سوق العمل، مما قد يحد من زيادات الأجور مستقبلا.

وفيما يتعلق بالانتعاش الاقتصادي، مازالت المؤشرات غير واعدة في أوروبا بسبب تعثر حملات التطعيم، ويقول مويك بهذا السياق "في الولايات المتحدة، عاد الناتج المحلي الإجمالي تقريبا إلى مستواه الذي كان عليه قبل الأزمة. لكن، ليس هذا هو حال أوروبا". مما يعني أنه من المنتظر أن تكون مخاطر التضخم أقل. في فرنسا، ارتفع مؤشر الأسعار بنسبة 1.4 % على أساس سنوي في أبريل/ نيسان، ويؤكد مونييه أن المتوسط خلال الفترة بين سنتي –2013 2021 كان أقل من 1 %، وهو أقل بكثير من سقف 2 % الذي حدده البنك المركزي الأوروبي.

ويتوقع بنك "لومبارد أودييه" بلوغ ذروة 2 % بفرنسا في أكتوبر/تشرين الأول، قبل أن ينخفض التضخم إلى حوالي 1.3 % عام 2022. في المقابل، يظل الإطار الذي سيتم خلاله استخدام المليارات التي تم توفيرها خلال الأزمة بأوروبا والولايات المتحدة مجهولا، حسب الكاتب. ويقول مويك بهذا الإطار في معظم الحالات، لم يتم استثمار هذه الأموال بالسندات المجمدة ويمكن تعبئتها بسهولة. وإذا تم إنفاقها بشكل جيد، فقد يساعد ذلك في تغذية ارتفاع الأسعار الذي يمكن أن تكون له آثار مدمرة على اقتصاداتنا.

بنك "لومبارد أودييه" يتوقع بلوغ ذروة 2 % بفرنسا في أكتوبر قبل أن ينخفض التضخم إلى حوالي 1.3 % عام 2022

ينتظر أن تنتعش الاقتصادات في ظل ارتفاع مستويات الطلب والاستهلاك

إحدى الشركات التابعة " للعيد للأغذية" المتخصصة بالمخبوزات والحلويات

كومار: « جلوبل أليتس » أعادت هيكلة عملياتها التشغيلية واعتمدت نموذج عمل إبداعيا لتخدم خطوط إنتاج جديدة

أنيل كومار

كشفت شركة "العيد للأغذية" عن إعادة هيكلة العمليات التشغيلية لشركة " جلوبل أليتس انترناشيونال" GAI احدى الشركات التابعة لها، لتخدم ثلاثة محاور أساسية تقترن بخطوط انتاج جديدة للأغذية، وتعتمد مبدأ الرقمنة في آليات العمل والتسويق للمنتجات والخدمات، بغية تلبية كافة ومختلف متطلبات السوق وعملائها من الشركات ووسلاسل المطاعم والأسواق المركزية وأخيراً المستهلك الذواق.

مدير العمليات في شركة" جلوبل أليتس " GAI الشيف أنيل كومار أوضح أن برنامج إعادة الهيكلة الجديد للشركة يركز على ابتكار منتجات وحلول غذائية متكاملة ومرنة تناسب المتغيرات والمتطلبات المختلفة للعملاء والمستهلكين، وتضمن المحافظة على النمو المتواصل والمستقر لخطوط الانتاج المختلفة للمخبوزات والحلويات.

وأردف كومار إن نموذج أعمال الشركة الجديد يركز على ثلاثة خطوطٍ انتاج أساسية، وهي أولاً المعمل والمخبز المركزي الذي يشرف عليه أمهر الطهاة ويتميز بتقديمه خيارات متنوعة من المخبوزات والحلويات والاشراف على توزيعها في الأسواق المركزية والجمعيات التعاونية ومراكز البيع بالتجزئة، ثانياً خط انتاج وقسم متخصص للمخبوزات وخبز البنز والحلويات والحلول الغذائية لشركات الأغذية والمطابخ وسلاسل المطاعم، وثالثاً وأخيراً خط انتاج علامة " غورميه تريت" الخاصة بشركة " جلوبل أليتس" والتي تتميز بمجموعة فريدة ومتنوعة من المخبوزات والحلوياتٍ التي سيتم تسويقها رقمياً عبرموقع الكتروني خاص بالعلامة بالاضافة الى خدمات جديدة وحصرية تلبي أذواق المستهلك في كافة الأوقات . وأشار الى إن برنامج الهيكلة لشركة " جلوبال أليتس " يكتسب تفرده النوعي من نموذج عمله الابداعي الذي يعمل بمنظومة من الآليات التسويقية الرقمية المتطورة والمتكاملة التي تخدم الأعمال والمستهلك وخطط التوسع المستقبلية.

واختتم بالتأكيد على التوجه المستقبلي لشركة" جلوبال أليتس نترناشيونال" GAI ، وسعيها لتكون من الرواد في قطاع القيمة المتوسطة ، عبر التوسع في السوق المحلي وانتقاء أفضل المكونات بأعلى جودة ، مما يساهم في تنويع منتجاتها وعروضها .